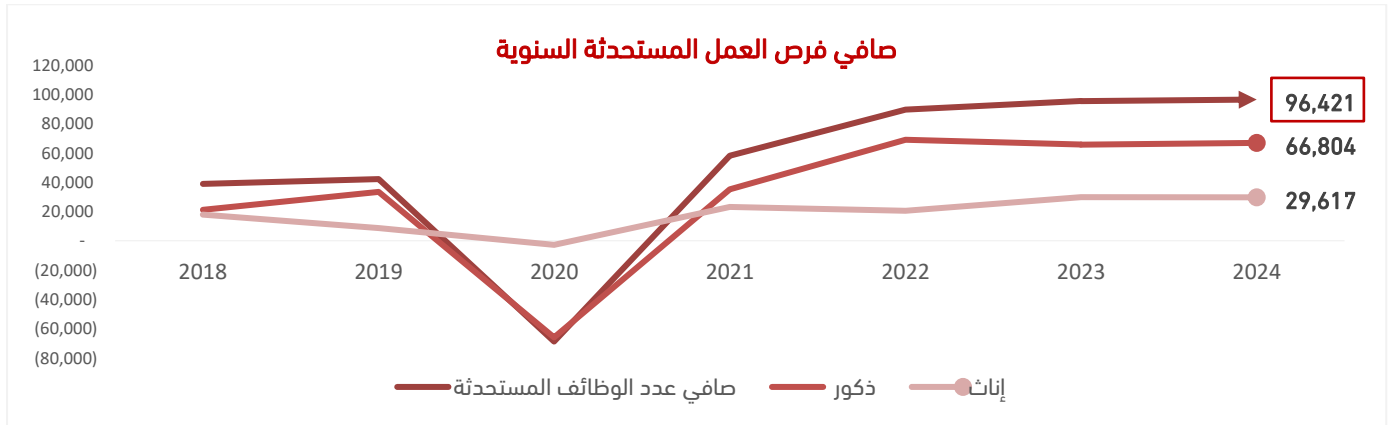


الوظائف المستحدثة في المملكة 2024: أين تتركز ولمن تستحدث؟

يعدّ تتبّع صافي فرص العمل المستحدثة أداة أساسية لقياس قدرة الاقتصاد على استيعاب الداخلين الجدد إلى سوق العمل والحد من تفاقم معدلات البطالة، وهو ما يضعه المنتدى ضمن أولوياته الرئيسية في تحليل السياسات الاقتصادية والاجتماعية. وتأتي هذه الجهود منسجمة مع رؤية التحديث الاقتصادي التي تهدف إلى توليد مليون فرصة عمل خلال العقد المقبل، أي ما يقارب 100 ألف فرصة سنويًا، بما يعكس التزام الأردن بتحقيق نمو اقتصادي مولّد للوظائف وقادر على تحسين مستويات المعيشة وتعزيز الاستقرار الاجتماعي.

أظهرت نتائج مسح فرص العمل المستحدثة لعام 2024 التحاق نحو (184,926 فردًا) ممن تبلغ أعمارهم 15 عامًا فأكثر بوظائف جديدة، في حين غادر سوق العمل خلال الفترة ذاتها حوالي (89,584 شخصًا). وبذلك بلغ صافي فرص العمل المستحدثة في القطاعين العام والخاص (96,421 فرصة)، أي ما يعادل نحو 96.4% من الهدف السنوي المحدد في إطار رؤية التحديث الاقتصادي. مما يعكس حجم الجهود المبذولة لتعزيز ديناميكية سوق العمل والالتزام الفعلي بمسار الرؤية نحو توليد فرص عمل مستدامة تسهم في الحد من البطالة وتحسين مستويات المعيشة.

وقد توزعت فرص العمل بنسبة 69.3% للذكور ما يعادل (66,804) وظيفة، وبنسبة 30.7% للإناث أي (29,617) وظيفة، ويظهر الشكل صافي فرص العمل المستحدثة سنويًا خلال الفترة (2018-2023).



المصدر: سوق العمل، البيانات التفاعلية، دائرة الإحصاءات العامة، 2024

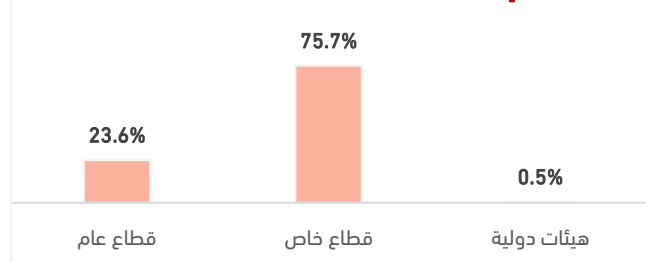
وبحسب تصنيف قطاع العمل، تشير البيانات إلى أن النسبة الأكبر من فرص العمل المستحدثة في عام 2024 كانت في القطاع الخاص حيث بلغت (75.7%)، مما يعكس نجاح السياسات الاقتصادية والإصلاحات في تعزيز فرص العمل، رغم التحديات الجيوسياسية المحيطة. في المقابل، استحوذ القطاع العام فقط على نسبة (23.6%) من هذه الفرص، ما يشير إلى الدور الأساسي الذي يلعبه القطاع الخاص في تحقيق أهداف النمو والتشغيل ضمن رؤية التحديث الاقتصادي.

وبالنظر إلى توزيع فرص العمل المستحدثة لعام 2024 بحسب الجنسية، نجد بأن هناك توجه واضح نحو إعطاء الأولوية لتشغيل القوى العاملة الأردنية في السوق المحلي مع تخصيص نسب أقل للعمالة الأجنبية، فقد كانت غالبية الوظائف الجديدة من نصيب الأفراد من الجنسية الأردنية وبنسبة (90%) من إجمالي الفرص. في المقابل، شكّلت الجنسيات العربية غير الأردنية، مثل المصريين والسوريين والعراقيين، نسبة (6.2%) من هذه الفرص، بينما حصل الأفراد من الجنسيات غير العربية على (3.7%) من إجمالي فرص العمل.

صافي فرص العمل المستحدثة حسب الجنسية- 2024

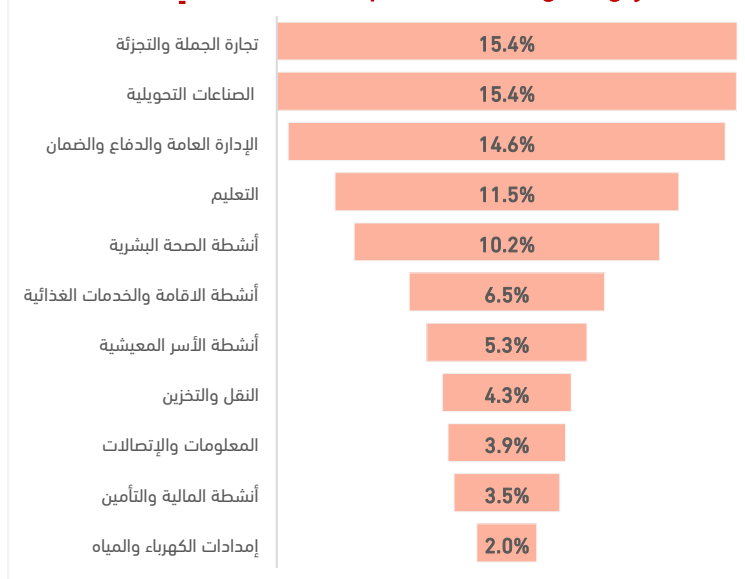


صافي فرص العمل المستحدثة حسب القطاع- 2024



المصدر: سوق العمل، البيانات التفاعلية، دائرة الإحصاءات العامة، 2024

فرص العمل المستحدثة حسب النشاط الاقتصادي-2024



أما على صعيد توزيع فرص العمل المستحدثة وفق النشاط الاقتصادي، فقد استحوذ كلٌّ من قطاع الصناعات التحويلية وقطاع تجارة الجملة والتجزئة على الحصة الأكبر وبنسبة متساوية تقريباً بلغت (15.4%) لكل منهما، تلاهما قطاع الإدارة العامة والدفاع بنسبة (14.6%)، ثم قطاع التعليم بنسبة (11.5%)، يليه قطاع الصحة بنسبة (10.2%). ويعكس هذا التوزيع تنوّع مصادر توليد فرص العمل في المملكة خلال عام 2024، حيث برزت القطاعات الإنتاجية والخدمية على حد سواء كمحرك رئيسي للنمو الوظيفي، الأمر الذي يشير إلى توازن نسبي في هيكل سوق العمل بين الأنشطة الاقتصادية التقليدية والقطاعات الحيوية ذات الأثر الاجتماعي المباشر مثل التعليم والصحة.

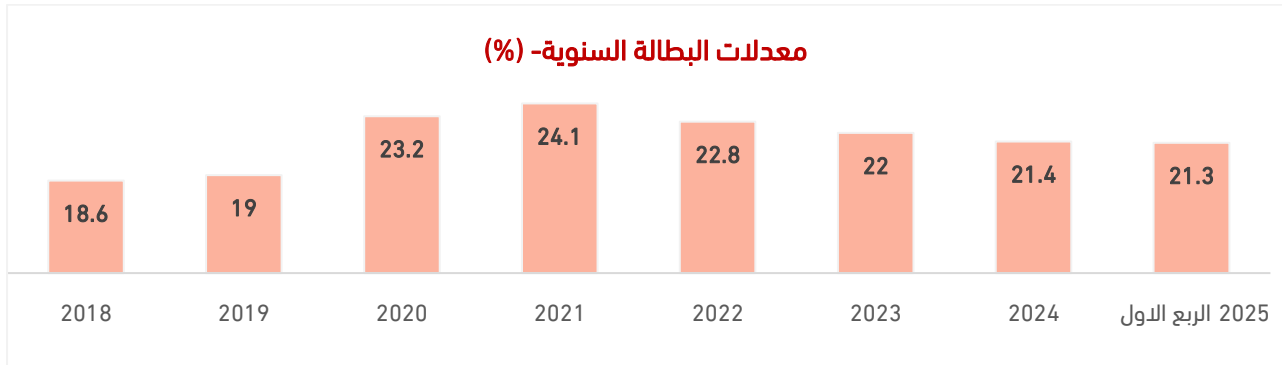
وعلى المستوى الجغرافي، استحوذت العاصمة عمّان على أكثر من نصف صافي فرص العمل المستحدثة بنسبة (56.6%)، تلتها محافظة الزرقاء بنسبة (11.6%)، ثم محافظة إربد بنسبة (9.5%)، في حين سجّلت محافظة عجلون أدنى حصة بنسبة (0.4%) ومحافظة الطفيلة (1%). ويعكس هذا التوزيع تركّز النشاط الاقتصادي وفرص التوظيف في المراكز الحضرية الكبرى، ما يدل على قوة جاذبيتها الاستثمارية وتنوّع قطاعاتها الاقتصادية. ورغم هذا التركز، تبرز الحاجة إلى تعزيز التنمية الاقتصادية في المحافظات الأقل حظاً لزيادة قدرتها على توليد الوظائف وتحقيق نمو أكثر توازناً على مستوى المملكة.

فرص العمل المستحدثة حسب التوزيع الجغرافي- 2024



تكمّن أهمية أرقام صافي فرص العمل المستحدثة عند ربطها المباشر مع معدلات البطالة، إذ إن زيادة عدد الوظائف الجديدة تعني قدرة أكبر على استيعاب الباحثين عن عمل وتقليص أعداد المتعطّلين. لذلك فإن قراءة أرقام عام 2024 لا تكتمل دون مقارنتها بتطور معدل البطالة لمعرفة ما إذا كان خلق الوظائف قد انعكس فعليًا على خفض البطالة أم لا.

في عام 2024، سجّل معدل البطالة في الأردن نحو (21.4%) مقارنة بـ (22%) في عام 2023، وهو تراجع طفيف يعكس أثرًا إيجابيًا محدودًا لصافي فرص العمل المستحدثة الذي بلغ حوالي 96 ألف فرصة خلال العام. ورغم أن هذا الرقم يقترب من المستهدف السنوي ضمن رؤية التحديث الاقتصادي، إلا أن تأثيره على البطالة ظل تدريجيًا نظرًا لاستمرار ارتفاع أعداد المقبلين على سوق العمل والخريجين الجدد. ومع ذلك، يُعد هذا التحسن مؤشرًا إيجابيًا على قدرة الاقتصاد الوطني على خلق وظائف جديدة والمساهمة في تخفيف الضغوط على سوق العمل.



المصدر: دائرة الإحصاءات العامة، أعداد مختلفة

واستنادًا إلى هذه النتائج، يرى المنتدى الاقتصادي الأردني أن تحقيق تقدم ملموس في خفض معدلات البطالة يتطلب مواصلة دعم القطاعات الأكثر قدرة على توليد فرص العمل، وتعزيز الاستثمار في المحافظات الأقل حظًا، إلى جانب تحسين جودة الوظائف واستدامتها. كما يشيد المنتدى بقدرة الاقتصاد الأردني على تحقيق هذه النتائج رغم التحديات الكبيرة التي تواجه المنطقة، بما في ذلك الظروف الاقتصادية العالمية المضطربة والتقلبات السياسية، ما يعكس صلابة السوق المحلي ومرونته. ويؤكد المنتدى أهمية الحفاظ على هذا الزخم وتعزيزه لضمان الوصول إلى مستهدفات رؤية التحديث الاقتصادي ودمج مزيد من الشباب والداخلين الجدد إلى سوق العمل، بما يحقق نموًا اقتصاديًا أكثر شمولًا وتوازنًا. ويعرب المنتدى عن تفاؤله بأن استمرار هذه الجهود سيُسهم في ترسيخ مسار التعافي الاقتصادي وتعزيز فرص التنمية المستدامة في السنوات المقبلة.